الأمم المتحدة

A/C.4/62/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
21 February 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد فيدوريس (نائب الرئيس) ..... (اليونان)

ثم: السيد محمد (الرئيس) ..... (السودان)

المحتويات

البند ٣٣ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

البند ٤٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

مسألة توكيلاو

البند ١٢١ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-59772 (A)

نظرا لغياب السيد محمد (السودان)، تولى الرئاسة السيد فيدوريس (اليونان)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٣٣ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/62/330-334 و 360)

١ - **السيد جبريل** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن إسرائيل واصلت رفض التعاون مع اللجنة الخاصة و لم تكف عن أنشطتها غير المشروعة، التي تراوحت بين الإعدام بغير محاكمة وبناء الجدار الفاصل العنصري.

٢ - وأضاف أن ممثل إسرائيل أظهر استخفافه بأعمال اللجنة الخاصة عندما زعم أن تقريرها يتصف بالانحياز ويتضمن أخطاء. ومع ذلك لم يجد الوفد الليبي في التقرير أي شيء يتعارض مع حقيقة الحالة في الأراضي المحتلة أو مع شهادة شهود العيان. وسبق لإسرائيل أن وجهت اتهامات مماثلة إلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل وزعمت أن الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح مسؤول عن معاناة الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٣ - ومضى يقول إن هذا السلوك معتاد من إسرائيل، فهي تنتهك أولا حقوق الإنسان للفلسطينيين ثم تمنع اللجنة الخاصة والهيئات الدولية الأخرى من التحقيق، وعندما جرى الكشف عن تلك الانتهاكات اتهمت هيئات التحقيق بالانحياز ومعاداة السامية. وجميع أعمال الحفر أو الإصلاحات التي تضطلع بها إسرائيل في موقع المسجد الأقصى تشكل جزءا من خطتها لتدمير هذا المسجد وبناء معبد جديد على أنقاضه. ومن شأن تدمير المسجد الأقصى أو تدنيسه أن يهدد السلم والأمن الدوليين، وتنبغي الإشارة إلى أن زيارة أريل شارون للحرم الشريف هي التي أشعلت الانتفاضة الثانية والأحداث التي تلتها. والحالة في الجولان السوري المحتل ليست أفضل، حيث أن إسرائيل استمرت في زيادة بناء المستوطنات وفرض بطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين السوريين في محاولة لتغيير طابع الجولان.

٤ - وأعرب عن تأييد وفد بلده توصيات اللجنة الخاصة، بما فيها مطالبة مجلس الأمن بالنظر في فرض الجزاءات على إسرائيل إذا أصرت على عدم الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية، ومطالبة الوفد بتجديد ولاية اللجنة.

٥ - **السيد شودهوري** (بنغلاديش): أعرب عن القلق إزاء ما تظهره إسرائيل من استخفاف متعمد بالقانون الدولي في الأراضي العربية المحتلة، حيث ساءت الأحوال في السنة الماضية. ويعيش ملايين الفلسطينيين في فقر مدقع ويستمر حرمانهم من حقهم في تقرير المصير. وسياسة المستوطنات الإسرائيلية تفاقم الحالة، وحصار إسرائيل الذي فرضته على قطاع غزة تسبب في وصول الاقتصاد إلى حافة الانهيار وسيؤدي تخفيض إمدادات الوقود والكهرباء إلى كارثة إنسانية إضافية.

٦ - وأضاف أن وفد بلده يندد بشدة بالغارات العسكرية الإسرائيلية والاغتيالات المستهدفة والحجز العشوائي للفلسطينيين، ودعا إسرائيل إلى التقيد بأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (اتفاقية جنيف الرابعة). وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، عليها التزام تؤكده قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، باحترام حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني. وأعرب عن قلق وفد بلده أيضا إزاء استمرار البناء غير الشرعي للجدار الفاصل رغم فتوى محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤ والقيود

المفروضة على تنقل الفلسطينيين والأضرار التي تلحقها بالنسيج الاقتصادي والاجتماعي للأراضي المحتلة. وتفتيت الأراضي المحتلة سيضر بقدرة أية دولة فلسطينية على البقاء، وطالب بالتفكيك الفوري للجدار وإلغاء جميع القيود المفروضة على تنقل المدنيين الفلسطينيين.

٧ - وكرر الإعراب عن أن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مسألة تسبب قلقا شديدا لوفد بلده، الذي لا يحيد عن دعمه حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة واستقلال وعاصمتها القدس. ويتطلع وفد بلده إلى أن يسفر اجتماع السلام القادم في أنابوليس عن نتائج ناجحة.

٨ - **السيدة بهبهاني** (الكويت): قالت إنه من المؤسف أن تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والقانون الدولي تحت أنظار العالم، غير عابئة بالتهدية بالمساءلة أو الإدانة. ومواصلة بناء جدار فاصل، وتوسيع مستوطنات غير مشروعة، وبناء طرق التفافية وفرض قيود صارمة على تنقل الأشخاص والبضائع، كلها تشكل في حد ذاتها انتهاكات لحقوق الإنسان.

٩ - وكررت الإعراب عن الدعم الثابت لبلدها للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الحصول على حقوقه المشروعة، بما فيها إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس. وسيواصل بلدها دعم أعمال اللجنة الخاصة إلى أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي. ودعت حكومة إسرائيل إلى التعاون مع اللجنة الخاصة وتنفيذ توصياتها، كما ينبغي لمجتمع الدول بدوره أن يمارس ضغطا أكبر على إسرائيل لكي توقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الإنساني الدولي في الأراضي المحتلة.

١٠ - **السيد براح** (الجزائر): قال إنه على النقيض من الخطابات العذبة التي يدلي بها ممثل إسرائيل، تجاهد اللجنة الخاصة دائما لكي تطلع العالم بشكل موضوعي بشأن الشعب الفلسطيني. ولهذا ينبغي تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة وتجديدها إلى أن ينتهي الاحتلال.

١١ - وأضاف أن جهود رئيس الولايات المتحدة من أجل عقد مؤتمر السلام القادم ولّدت أملا جديدا، على النقيض من بناء الإسرائيليين جدار الفصل العنصري في محاولة لتغيير ديمغرافية الأراضي المحتلة، فضلا عن حرمان الشعب الفلسطيني من حقوق الإنسان والحد من حريته في التنقل. وأشار إلى الحالة المتدهورة للسكان ويأسهم المتزايد، مؤكدا أنه يجري عزلهم نتيجة إعلان الحكومة الإسرائيلية قطاع غزة ''كيانا معاديا'' وقرارها بقطع تدفق السلع بما فيها الأغذية، إلى غزة.

١٢ - ومضى يقول إن اللجنة الخاصة قد كشفت عن عدم مشروعية محاولات إسرائيل ''نزع الصبغة الفلسطينية'' عن القدس الشرقية. والحكومة الإسرائيلية، برفضها فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الفاصل، لا تستولي على الأراضي الفلسطينية فحسب بل تستخدم نظام محاكمها لمواصلة تقليل مساحة الدولة الفلسطينية في المستقبل. وتحاول إسرائيل توسيع رقعة أراضيها وتشديد قبضتها على الموارد الطبيعية في المنطقة عن طريق هذا الاستعمار غير المشروع. وفضلا عن ذلك، فبناء إسرائيل مستوطنات كثيرة جدا يتعارض مع خريطة الطريق التي تلتزم إسرائيل بمقتضاها بتفكيك جميع المستوطنات التي بنيت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. ولا يمكن الوصول الآن إلى حوالي ٤٠ في المائة من الضفة الغربية بسبب بناء إسرائيل الطرق والمستوطنات هناك.

١٣ - وأضاف أن الفلسطينيين يعانون من مأساة مزوجة من الطرد والنفي من ناحية والقمع والاحتلال من ناحية أخرى. ورفض الأطراف الدولية اتخاذ إجراء جسور لا يتسبب إلا في زيادة التوتر؛ وبدلا من ذلك، يسعى وفد بلده إلى إجراء حوار حقيقي. ومن شأن تنفيذ مبدأ الأرض

مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية أن يحقق سلاما عادلا ودائما وتسوية للصراع.

١٤ - **السيد الزياني** (البحرين): أثنى على اللجنة الخاصة لتجميع هذا التقرير المفصل عن تدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة على الرغم من الافتقار الكامل إلى التعاون من جانب إسرائيل. وأعرب عن قلقه بصفة خاصة إزاء تدهور حقوق الإنسان الأساسية للسكان الفلسطينيين والسوريين نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الطويل والقمعي. وكان هذا التدهور من الشدة بحيث دفع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ إلى اقتراح توجيه السؤال إلى محكمة العدل الدولية لكي تصدر فتوى أخرى بشأن العواقب القانونية للاحتلال الطويل الأمد (A/62/275، الفقرة ٨).

١٥ - وأضاف أن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بقطاع غزة كانت قاسية بشكل خاص أثناء السنة الماضية. وقد أغلقت السلطات الإسرائيلية مرة أخرى جميع نقاط الدخول/الخروج على الحدود بعد إعلان قطاع غزة ''كيانا معاديا''. وقد أعلن البند الدولي في تقرير أصدره في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ أن الإغلاق الطويل الأجل للمعابر الحدودية يمكن أن يؤدي إلى انهيار غزة اقتصاديا على نحو ''لا رجعة فيه'' (المرجع السابق، الفقرة ٢٢).

١٦ - ومضى يقول إن احتمال قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء قد استمر في التضاؤل بسبب ما يجري بقوة من تشييد غير مشروع للجدار الفاصل، وتوسع في بناء المستوطنات والطرق الالتفافية وغير ذلك من التدابير غير المشروعة التي تستهدف الحد من حرية التنقل ومنع الامتداد الإقليمي للأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد واصلت إسرائيل أيضا بناء الجدار الفاصل في القدس وحولها كجزء من جهودها لزيادة توطيد قبضتها على تلك المدينة والاحتفاظ بها تحت سيطرتها إلى الأبد.

١٧ - وقال فيما يتعلق بالجولان السوري المحتل أن إسرائيل واصلت الاستيلاء على الأراضي العربية وبناء المستوطنات غير المشروعة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وتربط سلطات الاحتلال أيضا اقتصادات القرى العربية السورية في الجولان بالاقتصاد الإسرائيلي. والهدف جعل هذه القرى تابعة للشركات الإسرائيلية. وفضلا عن ذلك، تواصل إسرائيل الأخذ بسياسة تعليمية من الركود الذهني المنتظم والتشويه الثقافي والتاريخي في محاولة لإنكار عروبة الجولان السوري المحتل ومحو الثقافة العربية والتراث العربي لسكانه.

١٨ - وختاما، قال إن الشعب الفلسطيني لن يتمكن أبدا من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية له، بما فيها حق إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس طالما استمرت إسرائيل في احتلال أراضيه. والسلام الشامل والعادل لا يمكن أن ينبع إلا من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الناتجة عن مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

١٩ - **السيد مالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): أشار إلى أن النظام الإسرائيلي منع اللجنة الخاصة من زيارة الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٨ وقال إن تقرير اللجنة (A/62/360) يصور بحق الأراضي المحتلة كسجن مفتوح أقامته السلطة القائمة بالاحتلال. وحرمت أمة بأكملها من حقوق الإنساني الأساسية لها طيلة عقود، والحالة أسوأ منها في أي وقت مضى.

٢٠ - وأضاف أن الجدار الفاصل غير المشروع ومصادره الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية المصاحبة لبنائه تركا أثرا إنسانيا عنيفا، وسيسفر إتمامه عن ضم إسرائيل ١٠ في المائة

من الضفة الغربية وحصر أكثر من ٠٠٠ ٥٠ فلسطيني، وقد أضر بالفعل بالحياة الأسرية ودمر النسيج الاجتماعي الفلسطيني وشرد آلاف المدنيين.

٢١ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي أخفق في معالجة القضية الفلسطينية المعالجة الملائمة، كما أن مجلس الأمن لم يف بمسؤوليته في هذا الصدد، وهذا التقاعس عن العمل أضعف مصداقية المجلس بالنسبة للقضية الفلسطينية. ونشر تقرير اللجنة الخاصة أمر حتمي بغية الإعلان عن الحالة الإنسانية الخطيرة الحالية في الأراضي المحتلة. وحث الأمين العام أيضا على إيجاد طرق وأساليب لمساعدة وسائط الإعلام في إعداد تقاريرها في الأراضي المحتلة.

٢٢ - واستطرد قائلا إنه لا يمكن إرساء السلام أو الاستقرار في الشرق الأوسط إلا من خلال استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه بالكامل، بما في ذلك عودة جميع اللاجئين إلى وطنهم وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. ويشجب وفد بلده الممارسات غير الإنسانية للسلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك إرهاب الدولة والعقاب الجماعي. وطالب بالتنفيذ الفوري لفتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة دإط - ١٠/١٥ في تموز/يوليه ٢٠٠٤ فيما يتعلق بالجدار الفاصل، وبعقد اجتماع عاجل للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة. وينبغي الوقف العاجل لسياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية والتوسع في بناء المستوطنات، كما ينبغي أن يستعيد الفلسطينيون حرية التنقل في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، وتؤيد إيران تمام التأييد مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٣ - **السيد على** (ماليزيا): قال إن اللجنة الخاصة أكدت تدهور حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بسبب سياسات السلطة القائمة بالاحتلال وممارساتها. وأعمال هذه اللجنة لا تقودها الرغبة في إيذاء إسرائيل، فإن إسرائيل، بمنعها زيارة اللجنة الأراضي المحتلة، تمنع هذه الهيئة من الاضطلاع بولايتها، فضلا عن حرمان نفسها من حق تقديم المنظور الإسرائيلي إزاء هذه القضية.

٢٤ - وأضاف أنه لا يمكن وصف تقرير اللجنة الخاصة بأنه تافه، فنظر اللجنة الرابعة في هذا التقرير هو الذي كشف عن مدى التعدي الإسرائيلي على حقوق الإنسان للفلسطينيين. والمجتمع الدولي، إذ فشل في إيجاد حل سلمي، كان عليه على الأقل أن يأخذ في الاعتبار بتقرير اللجنة الخاصة.

٢٥ - ومضى يقول إنه يجب على إسرائيل أن توقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان وممارساتها غير المشروعة، بما فيها العقاب الجماعي. وتراخي المجتمع الدولي أمام الأعمال غير المشروعة لإسرائيل يصل إلى مرتبة التغاضي عنها. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في فرض جزاءات على إسرائيل، كما أوصت بذلك اللجنة الخاصة.

٢٦ - وأضاف أن إسرائيل، بتصرفها الحالي تضر موقفها في المجتمع الدولي. والاحتلال في حد ذاته انتهاك صارخ لحقوق الإنسان واختبار لالتزام المجتمع الدولي بدعم المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولم يصادف هذا الالتزام نجاحا حتى الآن؛ وبالتغاضي عن ذلك، ترسل الدول الغربية الرئيسية إشارة غير واضحة إلى العالم النامي. والفشل في حسم الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي سيترك صدى حول العالم فيما يتعلق بإثارة العالم الإسلامي ضد الغرب. ولهذا ينبغي تمديد ولاية كل من اللجنة الخاصة والأونروا.

٢٧ - **السيد الجابوبي** (اليمن): قال إن إسرائيل، التي أضفت قرارات الأمم المتحدة الصبغة الشرعية على وجودها نفسه، لا تزال تستخف بالعديد من القرارات المتعلقة بالأراضي العربية المحتلة.

٢٨ - وأضاف أنه في السنة الماضية برهنت على هذا الاستخفاف انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وبناء الجدار الفاصل والاستيلاء على الأراضي العربية وبناء المستوطنات غير المشروعة وانتهاكات أخرى متعددة.

٢٩ - ومضى يقول إن العزلة المالية والاقتصادية التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني فاقمت الأزمة الإنسانية مع وصول الفقر والبطالة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وإعلان إسرائيل مؤخرا قطاع غزة ''كيانا معاديا'' يشكل تهديدا خطيرا للشعب الفلسطيني، وينبغي للمجتمع الدولي أن يجبر إسرائيل على إبطال أعمالها غير المشروعة.

٣٠ - واستطرد قائلا إن بلده يشجب بشدة جميع الممارسات الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة. ويدعم بلده حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على ترابه الوطني، فضلا عن عودة الجولان إلى الجمهورية العربية السورية.

٣١ - واختتم قائلا إن الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، لا يمكنها البقاء على الحياد في أي نضال بين الحق والباطل؛ فينبغي لها أن تدافع عن القضية العادلة للشعب الفلسطيني الذي ظل يعيش تحت الاحتلال أكثر من ٤٠ عاما.

٣٢ - **السيد لاهر** (جنوب أفريقيا): كرر الإعراب عن تأييد وفد بلده لأعمال اللجنة الخاصة، وقال إنه يشعر بالأسف حيث أنه رغم وجود بعض التفاؤل فيما يتعلق بالتحرك صوب السلام، لا تزال الحالة مروعة في الأراضي المحتلة. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء الحالة المتفجرة وتنامي الأزمة الإنسانية، وبخاصة في غزة، التي تتسبب في تفاقمها القيود المفروضة على حرية التنقل. والمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة ومواصلة بناء الجدار الفاصل، رغم فتوى محكمة العدل الدولية والإدانة الدولية، تضران بشدة بالحياة اليومية للشعب الفلسطيني.

٣٣ - وأضاف أن وفد بلده يشعر بالمثل بالقلق إزاء الاحتجاز التعسفي غير المشروع لآلاف الفلسطينيين، بما فيهم النساء والأطفال، في ظروف غير إنسانية. وتوصية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بأنه ينبغي للأمم المتحدة الانسحاب من اللجنة الرباعية إن لم تعالج حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، تصور الإحباط المتزايد وفشل المنظمة في معالجة تلك الحالة.

٣٤ - ومضى يقول إنه يستحيل أن تشعر إسرائيل بالأمن بينما تتسم علاقاتها بجيرانها بالكراهية والعنف؛ ولهذا ينبغي أن تنسحب إلى حدود ما قبل ١٩٦٧. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين إلا إذا اندمجت إسرائيل تماما في مجتمع دول الشرق الأوسط، ولذلك فهو يرحب بمبادرة السلام العربية والمفاوضات التي جرت مؤخرا بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأعرب عن أمله في أن يضم الاجتماع القادم في أنابوليس جميع الأطراف وأن يحدد جدولا زمنيا للتفاوض حول قضايا الوضع النهائي.

٣٥ - واستطرد قائلا إن البند الحالي من جدول الأعمال يلعب دورا هاما في إعطاء صوت لمن يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كفالة اقتران التقدم السياسي في فلسطين بتغير حياة الفلسطينيين العاديين إلى الأفضل، وتراخي المنظمة سيفهم على أنه تغاض عن معاناتهم. وكرر الإعراب عن اعتقاد وفد بلده أن الطريق إلى السلام ينبغي أن يتضمن إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، تحيا جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، كما تتوخى ذلك قرارات الأمم المتحدة المتعددة.

٣٦ - **السيد روجرز** (نيوزيلندا): قال إن وفد بلده يؤيد الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل دائم للصراع العربي - الإسرائيلي، بما فيه إقامة دولة فلسطينية متلاحمة الأراضي توجد جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ويرحب الوفد بالاجتماع القادم في أنابوليس الذي يستهدف البدء من جديد في عملية السلام، إلا أنه يشعر بالقلق إزاء التطورات التي تعوق الحوار والتفاوض.

٣٧ - وأعرب عن إدانته التامة لجميع الهجمات على إسرائيل التي يمكن أن تعرقل عملية السلام، ودعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. ومع ذلك، كان رد إسرائيل مفرطا في بعض الأوقات مما أسفر عن كثير من إصابات المدنيين. وفضلا عن ذلك، فالإجراءات العقابية التي تضر بالسكان الفلسطينيين كلهم، مثل قطع الخدمات الأساسية وهدم المنازل، غير مقبولة وتسبب المزيد من الاستياء، والقيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية تسبب الاستياء أيضا وتخنق الاقتصاد الفلسطيني مما يدفع بالكثير من الأسر الفلسطينية إلى الفقر.

٣٨ - وأضاف أن أفضل طريق تتبعه إسرائيل لتعزيز بيئة مؤاتية لإجراء مفاوضات سلام ناجحة هو أن تتصرف بأسلوب يتسق مع القانون الدولي ويحمي حقوق المدنيين في الأراضي المحتلة. وحكومة بلده، بدورها، ستواصل الإسهام بموظفين في القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين التابعين لها في سيناء وفي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في إسرائيل وسوريا ولبنان وفي دائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام في لبنان. وتأمل حكومة بلده في أن يسهم الاجتماع القادم في أنابوليس في التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة.

٣٩ - **السيدة رودريغز دي أورتيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن صون السلم والأمن الدوليين بين الدول، بغض النظر عن خلافاتها الأيديولوجية أو الثقافية أو السياسية، يجب أن يرتكز على الاحترام الصارم لمبادئ الميثاق والقانون الدولي، بما فيها التعايش السلمي للدول وحماية حقوق الإنسان. ولهذا، يشعر وفد بلدها بالقلق إزاء التوسع المستمر في المستوطنات الإسرائيلية في انتهاك لخريطة الطريق وفتوى محكمة العدل الدولية. ووفد بلدها ملتزم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ترتكز على مبادئ تقرير المصير والسيادة والأمن وتتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

٤٠ - وأعربت عن رفضها استخدام العنف لحل الصراعات، وأكدت أن حق الدفاع عن النفس يحده معيار التناسب. ولهذا دعت إلى الاحترام الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧. وسيواصل وفد بلدها تأييده حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط يجري التوصل إليه عن طريق المفاوضات، ويجب أن يتضمن هذا الحل الاحترام الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٤١ - تولى الرئاسة السيد محمد (السودان)، الرئيس.

البند ٤٠ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/C.4/62/L.7)

مسألة توكيلاو (تابع)

مشروع القرار *A/C.4/62/L.7*: مسألة توكيلاو

٤٢ - **السيد إيسي** (بابوا غينيا الجديدة): تكلم بوصفه ممثل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أجل الاستفتاء الذي أجري مؤخرا في توكيلاو، فأشار إلى أن الاستفتاء الأول بشأن حكومة ذاتية في ارتباط بنيوزيلندا الذي أجري في توكيلاو

في شباط/فبراير ٢٠٠٦ لم يحقق - بفارق ضئيل - أغلبية الثلثين المطلوبة، فلم يحصل إلا على ٦٠ في المائة من الأصوات. وبعد ذلك، أجرت هيئة التمثيل الوطنية التابعة لتوكيلاو، مجلس الفونو العام، مشاورات موسعة مع التوكيلاويين الذين يعيشون في الخارج، ونظمت حملة للتوعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالاستفتاء.

٤٣ - وأضاف أن الاستفتاء الثاني أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وكانت النتيجة الحصول على ٦٤,٤ في المائة من الأصوات. ومرة أخرى لم يحقق - بفارق ضئيل - أغلبية الثلثين المطلوبة. وأكد أن التصويت أجري على مستوى مهني وتلقى مديحا عاما. وكانت النتيجة سليمة وقَبِلها جميع التوكيلاويين والمجتمع الدولي.

٤٤ - ومضى يقول إنه مما لا شك فيه أن النتيجة أصابت الأغلبية العظمى من التوكيلاويين بخيبة الأمل، إلا أن الاستفتاء ارتقى بدرجة كبيرة بالوعي بالقضايا المتعلقة بتقرير المصير. ويرى مجلس الفونو العام أن انقضاء فترة تأمل إضافية أمر ضروري قبل القيام بعمل آخر. والتحدي الذي يواجهه زعماء توكيلاو معالجة شواغل ٣٥ في المائة من التوكيلاويين الذين صوتوا بالنفي، بغية توحيد السكان فيما يتعلق بأي إجراء يتخذ في المستقبل.

٤٥ - **السيدة غراهام** (نيوزيلندا): رحبت بالنص المنقح من مشروع القرار A/C.4/62/L.7 الذي يصور نتيجة الاستفتاء الذي أجري مؤخرا بشأن حكومة ذاتية في ارتباط بنيوزيلندا. وترى حكومة بلدها أنه يجب على شعب توكيلاو أن يقرر اتجاه تطوره السياسي وسرعته، وهي تحترم قراره، وأن يكن قد اتخذ بأضيق الفوارق، لكي يظل إقليما تابعا لنيوزيلندا. وبينما يقوم التوكيلاويون في توكيلاو والخارج بالتفكير مليا في تلك النتيجة، سيواصلون التمتع بتأييد نيوزيلندا التام.

٤٦ - وأضافت أن توكيلاو تتحمل بالفعل معظم مسؤوليات بلد يتمتع بالحكم الذاتي. وتعمل كل جزيرة مرجانية على نحو متزايد كمجتمع نشط وتطلعي. وستواصل حكومة بلدها منح صداقتها ودعمها، بما في ذلك من خلال الجهود المشتركة الرامية إلى تحسين الخدمات العامة والهياكل الأساسية. وترغب الحكومة أيضا في الاعتراف بالدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى توكيلاو، بما فيه رصد الاستفتاءات.

٤٧ - **السيد ماليركا دياز** (كوبا): تكلم بوصفه رئيسا بالنيابة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وعرض مشروع القرار A/C.4/62/L.7، وأشار إلى أن البت في مشروع القرار قد تأجل إلى حين ظهور نتيجة الاستفتاء الذي أجري مؤخرا في توكيلاو. ويأخذ النص المنقح بالنتيجة في الحسبان. وأعرب عن أمله في اعتماد مشروع القرار دون تصويت.

٤٨ - **الرئيس:** قال إن الأمانة العامة قد أبلغته بأنها لا تتوقع أن مشروع القرار سيسفر عن أية آثار على الميزانية البرنامجية.

٤٩ - اعتمد مشروع القرار *A/C.4/62/L.7*.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع) (A/C.4/62/CRP.1/Rev.1)

٥٠ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى الوثيقة A/C.4/62/CRP.1/Rev.1 التي تتضمن برنامج العمل المؤقت للجنة في الدورة الثالثة والستين.

٥١ - **السيدة ليال** (البرتغال): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وأيسلندا

وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بشدة الجهود الرامية إلى تدعيم دور الجمعية العامة وفعاليتها. ومع ذلك مُنِي الاتحاد بالإحباط إزاء التقدم المحرز رغم جهود الرؤساء الأربعة السابقين للجمعية العامة. ويرى أنه يجب مواصلة تلك الجهود.

٥٢ - وأعربت عن امتنان الاتحاد الأوروبي للرؤساء السابقين للجنة لجهودهم الرامية إلى تحسين أعمالها، ويشجع الاتحاد الرئيس الحالي على أن يحذو حذوهم. وسيضطلع الاتحاد الأوروبي بدور فعال في المناقشات التي تدور حول إنعاش الأعمال، على سبيل المثال، عن طريق إجراء حوارات تفاعلية، وترشيد عدد مشاريع القرارات المقدمة، وتعديل أو تبسيط جدول أعمال اللجنة.

٥٣ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار برنامج عمل اللجنة المؤقت في الدورة الثالثة والستين.

٥٤ - تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥